خصوم الولايات المتحدة نظروا إليه باعتباره «الدينامو» المحرك للاقتصاد

«صندوق النقد» على مفترق طرق للبقاء كقلعة للنظام الرأسمالي

خلال سنوات الحرب الباردة والصراع المحتدم بين الاشتراكية والرأسمالية، لم يتفق الاقتصاديون من الطرفين على شيء قط، باستثناء وصفهم لصندوق النقد الدولي بأنه "قلعة النظام الرأسمالي".

الصندوق الذي برز إثر اجتماع بريتون وودز الشهير عام 1944، ليعلن بشكل رسمي تأسيسه في 27 ديسمبر عام 1945، واتخاذ العاصمة الأمريكية واشنطن مقرا له، كان في واقع الأمر تدشينا لمرحلة دولية جديدة، تقود فيها الولايات المتحدة الأمريكية النظام الرأسمالي العالمي، بينما نجم الأمبراطورية البريطانية أخذ في الأفول. وبذلك خلال سنوات الحرب الباردة كان الصندوق وقروضه أهم وسيلة استخدمتها واشنطن للتأثير في الاقتصادات النامية، ومن ثم صياغة النظام الدولي – خارج المجموعة الاشتراكية– وفقا لرؤيتها.

وفي الحقيقة فإن خصوم الولايات المتحدة طالما نظروا إلى الصندوق باعتباره "الدينامو" المسؤول عن تحريك النظام الرأسمالي الدولي، فالصندوق مؤسسة مالية ترمي إلى تسريع معدلات نمو الاقتصاد العالمي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، عبر طرح سياسات وتقديم نصائح واستشارات وتمويل الدول الأعضاء بالقروض لمعالجة العجز المؤقت في موازين المدفوعات، لتحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات، وقد تمتعت الولايات المتحدة بمركز قوة داخل الصندوق؛ إذ لديها القدرة فعليا على نقض قراراته والتأثير فيها بقوة نظرا لسيطرتها على حصة 16.5

مقر صندوق النقد

في المائة من أصوات مجلسه التنفيذي.

ولهذا فإن تصريحات المديرة التنفيذية لصندوق النقد الدولي كريستين لاجارد، بأن مقر الصندوق قد ينتقل إلى بكين في غضون عشر سنوات، أثارت موجة من التساؤلات وعلامات الاستغراب حول واقعية ذلك. والأكثر أهمية حول التبعات التي ستلي تلك الخطوة، وتأثيرها في حصص المساهمين وحقوق السحب وهيكلية الصندوق ذاته، والأهم على أهداف الصندوق وإلى أي مدى ستشهد تعديلات جذرية.

وفي الحقيقة فإن تصريحات لاجارد تنسجم تماما مع نقاشات حادة داخل الصندوق وخارجه بين كبار الاقتصاديين والمصرفيين في العالم، حول طبيعة التحديات التي تواجه تلك المؤسسة المالية العتيدة في القرن الـ21، وطبيعة عملية الإصلاحات التي يجب القيام بها لضمان حفاظ الصندوق على قدرته في تمويل النظام الاقتصادي الدولي، والمدى الذي يجب أن يعاد فيه صياغة هياكله الداخلية بما يتفق مع بروز قوى اقتصادية كالصين والهند وتنامي ظاهر الأسواق الصاعدة، وما لها من تأثيرات متعددة في منظومة الاقتصاد الدولي وآليات عمله الداخلية. بل إن النقاشات طالت وامتدت إلى سؤال لم يكن من المتوقع طرحه قبل عقد من الزمان، فهل الاقتصاد الدولي لا يزال في حاجة إلى صندوق النقد؟ أم أن بروز مؤسسات مالية ضخمة وذات طابع إقليمي تعد إيذانا بأفول نجم الصندوق.

"الاقتصادية" حملت تلك الأسئلة وتوجهت بها إلى عدد من الخبراء والأكاديميين لاستطلاع وجهات النظر حول الصندوق ومستقبله.

وتعتقد الدكتورة ليزا أندرسون أستاذة الاقتصاد الدولي أن الصندوق يمر الآن بما تصفه بالمرحلة الخامسة من تطوره، موضحة أن المرحلة الأولى امتدت من لحظة التأسيس حتى عام 1971 والعنوان الأساسي لتلك المرحلة "التعاون وإعادة البناء"، وترمي بالأساس إلى إعادة بناء الاقتصاد الدولي بعد الدمار واسع النطاق الناجم عن الحرب العالمية الثانية، أما المرحلة الثانية– امتدت من عام 1972 إلى –1981 فقد مثلت نهاية لنظام بريتون وودز، حيث انهار نظام أسعار الصرف الثابتة عام 1971، وتم التخلي عن قاعدة الذهب، وكذلك شهد العالم أول أزماته النفطية نتيجة حرب 1973، المرحلة الثالثة وتواصلت على مدار ثمانية أعوام من 1982–1989، وتركزت فيها جهود الصندوق على التصدي لأزمة الديون الدولية، وفي المرحلة الرابعة (1990–2004) انصب تركيز الصندوق على تعزيز جهود الإصلاح في البلدان التي خرجت من العباءة الاشتراكية، عبر ترسيخ قيم وآليات اقتصاد السوق فيها، أما المرحلة الراهنة فشعارها "دعم العولمة والتصدي للأزمة الاقتصادية العالمية".

مصر تحرك سعر الدولار الجمركي مجددا

القاهرة تخفض سعر الدولار الجمركي

أعلن وزير المالية المصري، عمرو الجارحي، امس الأحد، تخفيض سعر الدولار الجمركي إلى 16.25 جنيه من 16.5 جنيه لمدة شهر من أول أغسطس.

وأضاف الجارحي أن قرار تخفيض سعر الدولار الجمركي جاء "اتساقا مع تحرك سعر العملة نزولا خلال الفترة الماضية".

وأشار الوزير المصري إلى أن "الدولار الجمركي يكون عند نحو 90 بالمئة من سعر العملة في السوق"، فيما يعد هذا هو أول تخفيض للدولار الجمركي بعد تثبيته لمدة 4 أشهر.

ويحدد الدولار الجمركي قيمة الرسوم، التي يدفعها المستورد بالعملة المحلية بما يوازي الرسوم الدولارية المفروضة عليه نظير الإفراج الجمركي عن البضائع المستوردة.

ويتراوح سعر العملة المصرية مقابل الدولار نحو 17.80 جنيه في معظم البنوك المصرية.

يذكر أن تحرير سعر الصرف في مصر نوفمبر الماضي أدى إلى قفزة غير معتادة في الأسعار.

43 مليون دولار من البنك الدولي لمشاريع فلسطينية

قال البنك الدولي إنه وافق على تمويل مشاريع فلسطينية بمنح مالية يبلغ إجماليها 43 مليون دولار أميركي، بهدف توفير فرص العمل وإعادة الإعمار.

وذكر البنك في بيان، الجمعة، أن هذه المشاريع "تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وزيادة الفرص المتاحة للفلسطينيين، وفق ما ذكرت رويترز.

وأضاف أنه سيمول هذه المشاريع "بهدف خلق فرص العمل والتعافي وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات المهمشة والأولى بالرعاية".

وأشار البنك الدولي في بيانه إلى أن مشروع تحسين أداء قطاع الكهرباء "يمثل جانبا آخر للتعاون بين البنك الدولي والشركاء الدوليين لمساعدة الشعب الفلسطيني".

وأوضح البنك أن المنح تشمل أيضا تمويل مشروع لتنمية البلديات وآخر لتعزيز الحماية الاجتماعية ومشروع للقطاع الخاص يهدف لخلق وظائف.

تمويل من الصندوق الدولي لفلسطين

المغرب يفقد 26 مليارا من العملة بعد تعويم الدرهم في شهرين

فقد المغرب 26 مليار درهم من صافي احتياطات العملة الصعبة (حوالي 2.6 مليار دولار) في الفترة ما بين 2 حزيران يونيو و 21 تموز يوليو، في نفس الفترة التي أعلن فيها بنك المغرب (البنك المركزي) عن قرار "تعويم الدرهم".

وقال بنك المغرب ، إن صافي الاحتياطيات الدولية بلغ 203.5 مليار درهم في 21 يوليوز 2017، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 15.4 في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية.

وانتقلت احتياطات المغرب من العملة الصعبة من فبراير 2017، من 251 مليار درهم إلى 203 مليار درهم في 21 يولي تموز 2017.

وكشف وزير الاقتصاد والمالية، محمد بوسعيد، أمام لجنتي المالية والتنمية الاقتصادية بمجلسي النواب والمستشارين، خلال تقديمه للخطوط العريضة لمالية 2018 وحصيلة الستة أشهر من مالية السنة الجارية، أن الموجودات الخارجية سجلت مؤشر تراجع سلبي.

وأعلن محمد بوسعيد، أن تراجع احتياط المغرب من العملة الصعبة كان شهري مايو و يونيو الماضيين، وهي الفترة التي عبرت فيها الحكومة عن رغبتها في "تحرير العملة"، معلنا أن هذا فقد المغرب 26 مليار درهم من صافي احتياطات العملة الصعبة (حوالي 2.6 مليار دولار) في الفترة ما بين 2 يونيو و 21 يوليو، في نفس الفترة التي أعلن فيها بنك المغرب (البنك المركزي) عن قرار "تعويم الدرهم".

وسجل الوزير أن احتياطات المملكة من العملة الصعبة في حدود 202 مليار درهم إلى غاية 14 يوليو الجاري، موضحا أنه إذا ما قورنت مع نهاية السنة الماضي فقد وصلت فيها الاحتياطات إلى 252 مليار درهم أي أنها تراجعت بـ50 مليار درهم.

وفي سياق متصل، أكد بوسعيد، في عرض قدمه حول الوضعية المالية والاقتصادية في أفق تحضير مشروع القانون المالي للعام المقبل، في مجلس الحكومة الخميس الماضي، أن المغرب خسر ما بين 15 و24 مليار درهم من احتياطي العملة الصعبة في شهري مايو و يونيو الماضيين، وذلك بفعل تحرّك الفاعلين الاقتصاديين، الذين يعتمدون على الاستيراد في أنشطتهم الاقتصادية، إلى طلب الحصول على احتياطيات كبيرة من العملة الصعبة.

وقال بنك المغرب في بلاغ أصدره صباح السبت، إن صافي الاحتياطيات الدولية بلغ 203.5 مليار درهم في 21 يوليو 2017، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 15.4 في المائة مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. هذا الرقم الذي أعلنه بنك المغرب، يعكس استمرار تراجع صافي الاحتياطيات الدولية للمغرب مقارنة مع 2 يونيو 2017، الذي بلغت الاحتياطات 229.3 مليار درهم، وسجلت انخفاضا بنسبة 5.9 في المائة مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية. وأوضح بنك المغرب، الذي نشر مؤشراته الأسبوعية من 20 إلى 26 يوليو 2017، أن هذه الاحتياطات سجلت ارتفاعا بـ0.6 في المائة من أسبوع لآخر.

روسيا تعزز احتياطاتها الدولية بنحو 35 مليار دولار في 2017

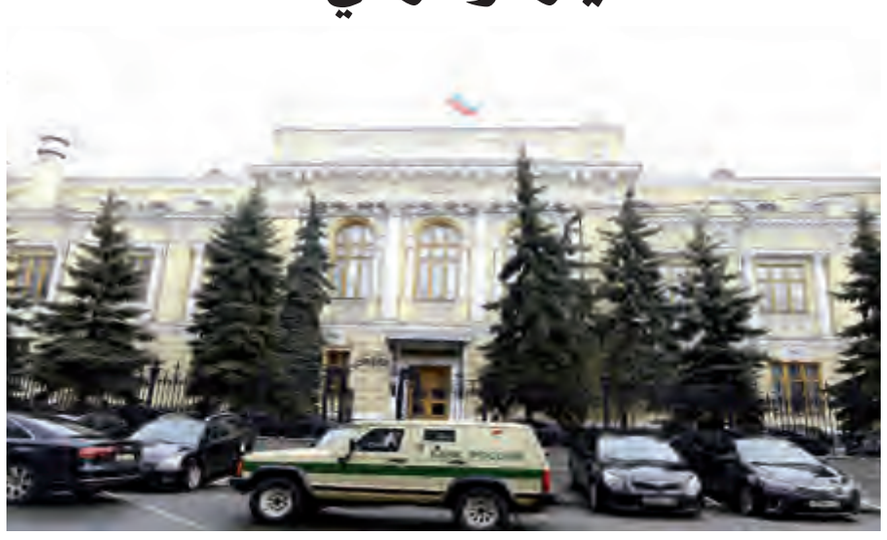

مقر بنك روسيا المركزي

زادت روسيا احتياطياتها الدولية خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري بمقدار 34.498 مليار دولار لتصل في 1 يوليو إلى 412.239 مليار دولار، وفقا لبيانات البنك المركزي الروسي.

ما يعني أن الاحتياطيات ارتفعت خلال الفترة المذكورة بنسبة 9.13%. وبلغت الاحتياطيات في مطلع العام الجاري 377.741 مليار دولار، منها 60.194 مليار دولار احتياطيات ذهب.

وخلال شهر يونيو الماضي رفعت روسيا الاحتياطيات بمقدار 6.518 مليار دولار من 405.721 مليار دولار سجلتها في 1 يونيو ، إلى 412.239 مليار دولار بلغتها في مطلع يوليو .

واحتياطات روسيا الدولية عبارة عن أصول أجنبية عالية السيولة موجودة لدى المصرف المركزي والحكومة الروسية، وتتألف من الذهب، والنقد الأجنبي، وحقوق السحب الخاصة، والاحتياطي في صندوق النقد الدولي.

وفي عام 2016، ارتفعت الاحتياطات الدولية الروسية بنسبة 2.5%، فيما بلغت أعلى مستوى تاريخي لها في بداية أغسطس 2008 بواقع 598 مليار دولار.

تحويلات الأجانب بالسعودية تتراجع 34 بالمائة الشهر الماضي

أظهرت بيانات اقتصادية حديثة، تراجع تحويلات الأجانب المقيمين في السعودية بنسبة 34 بالمائة على أساس سنوي بنهاية يونيو الماضي، إلى 10.4 مليارات ريال تساوي 2.8 مليار دولار.

وأشارت البيانات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، إلى أن تحويلات الأجانب المقيمين في السعودية بلغت نحو 15.840 مليار ريال تساوي 4.2 مليارات دولار خلال شهر يونيو من العام الماضي.

وعلى أساس شهري، هبطت تحويلات الأجانب بنسبة 20 بالمائة في يونيو الماضي، مقارنة بالرقم المسجل في مايو السابق له، والبالغ 13.04 مليار ريال تساوي 3.5 مليارات دولار. وتأتي المملكة ثاني أكبر دولة في العالم بعد أمريكا من حيث حجم تحويلات الأجانب في العام الماضي، وفقاً لبيانات البنك الدولي.

وتشير أحدث بيانات لهيئة الإحصاء السعودية، إلى أن عدد السكان في البلاد يبلغ 31.7 مليون نسمة، 11.7 مليونا منهم أجانب تعادل 37 بالمائة، فيما 20 مليونا سعوديون بنسبة 67%.

ورسميا، أعلنت السعودية عن البدء بتطبيق فرض رسوم على العمالة الأجنبية، ومرافقيها اعتبارا من يوليو الجاري، بواقع 100 ريال سعودي تساوي 26.6 دولارا عن كل مرافق. ويرتفع الرسم الشهري عن كل مرافق، إلى 200 ريال تساوي 53.3 دولارا العام المقبل، و300 ريال تعادل 80 دولارا في العام اللاحق له، و400 ريال تساوي نحو 106.6 دولارات بحلول 2020.

وارتفعت تحويلات الأجانب في السعودية إلى مستوى قياسي عام 2015، عند 41.8 مليار دولار، فيما تراجعت في 2016 إلى 40.5 مليار دولار.

وتعاني السعودية التي تعد أكبر دولة مُصدرة للنفط في العالم، في الوقت الراهن، من تراجع حاد في إيراداتها المالية، الناتجة عن تراجع أسعار النفط الخام عما كان عليه منتصف 2014.

إشادة دولية بمستقبل الطاقة المتجددة في تركيا

وصف مدير عام الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، عدنان أمين، خطوات الحكومة التركية في قطاع الطاقة المتجددة بأنها "ملهمة"، وأن مستقبل هذا القطاع بالبلاد يبدو "مشرقا للغاية".

وأشار إلى أن استثمارات الطاقة المتجددة في العالم لن تتأثر بشكل سلبي بأسعار النفط، التي تشهد ارتفاعا خلال المرحلة الأخيرة مقارنة مع ما سبق.

وأوضح أن النفط لم يعد يستخدم بشكل كبير في إنتاج الطاقة الكهربائية مقارنة مع ما سبق، مؤكدا أن هذا القطاع بات يُفضّل الطاقة المتجددة والنووية فضلا عن الغاز الطبيعي والفحم.

وتوقّع أمين أن تتراجع أهمية النفط بشكل أكبر بالنسبة لقطاع الطاقة الكهربائية خلال المرحلة المقبلة، وذلك بالتزامن مع زيادة التطورات في التخزين الكهربائي والأدوات الكهربائية.

وقال مدير عام الوكالة إن تركيا تمكنت من تأسيس إطار قانوني وسياسي متين في قطاع الطاقة المتجددة، وباتت اليوم من الدول الرائدة عالميا فيما يتعلق بالاستثمارات التي لا تحصل على الدعم المالي. وأضاف أمين: "تعدّ تركيا دولة غنية من ناحية موارد الطاقة المتجددة، واتخذت الحكومة التركية خطوات ملهمة جدا لتنمية القطاع الذي أرى مستقبله مشرقا للغاية في تركيا".

ونهاية العام الماضي، أفاد تقرير لمؤسسة التمويل الدولية، التابعة لمجموعة البنك الدولي، بأن تركيا ستتمكن من جذب نحو 28 مليار دولار في مجال الاستثمار بالطاقة المتجددة بحلول عام 2020.

وأشار إلى أن تركيا، المصنفة ضمن الدول المستوردة للطاقة، تهدف إلى زيادة حصتها من إنتاج الطاقة الكهربائية، اعتمادا على مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما أدى إلى زيادة اهتمام المستثمرين بها مؤخرا. وأوضح التقرير أن نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا تجاوز نظيره في العديد من دول مجموعة العشرين، رغم الأحداث السياسية التي شهدتها تركيا في الفترة الأخيرة، وهو ما ضَمِن استمرار اهتمام المستثمرين بها.

الجزائر تدشن أوّل مصنع لتركيب سيارات فولكسفاغن شمال إفريقيا

تشهد الجزائر التدشين الرسمي لمصنع تركيب سيارات الماركة الألمانية فولكسفاغن، الذي سيشيّد في بلدية سيدي خطاب بولاية غليزان، غرب العاصمة الجزائر، لأجل تركيب أربعة أنواع من الماركة الألمانية، هي سيات إبيزا وسكودا أوغتافيا وجولف 7 وكادي، بشراكة بين مركب "سوفاك" الجزائري والشركة الألمانية.

ونقلت جريدة الشروق على لسان الرئيس المدير العام لمجمع "سوفاك"، مراد عولمي، أن رئيس مجلس إدارة فولكسفاغن، هربرت ديس، سيكون حاضرا خلال حفل الافتتاح الذي سيشهد الكشف عن النماذج الأربعة التي سيتم تركيبها في الجزائر، مضيفا أن زيارة المسؤول الألماني دليل على قدرة المصنع على احتلال الرتبة الأولى مغاربيا في تركيب السيارات.

وسيكون وزير التجارة أحمد ساسي حاضرا في الافتتاح، وقد أعلن مجمع سوفاك أن بيع السيارات المركبة سيكون أرخص بـ20 بالمئة من السيارات المستوردة، ويعدّ هذا المصنع الأوّل من نوعه لشركة فولسفاغن في شمال إفريقيا، والثاني في إفريقيا بعد مصنع يوجد في دولة جنوب إفريقيا.

وقال عولمي إن المصنع سيعمل أيضا على بعث نشاط المناولة، وإنتاج قطع الغيار محليا، ثم التصدير للخارج في مرحلة لاحقة، مشيرًا إلى أن تسليم أولى سيارات المصنع سيبدأ ابتداءً من شهر أوت (أغسطس) المقبل، وسيبيع المصنع حسب عدد السيارات التي تم تركيبها. وكانت سوفاك الجزائر قد أعلنت نهاية العام الماضي عن توقيعها عقد اتفاق مع فولكسفاغن لأجل مباشرة تصنيع سيارات تحمل هذه الماركة في الجزائر عبر مصنع خاص، وجرى توقيع العقد بالعاصمة الجزائر بحضور وزير الصناعة والمعادن السابق عبد السلام بوشوارب، ووفد يمثل الشركة الألمانية، ومراد عولمي.

ويحمل المصنع اسم "سوفاك بروديكسيون"، ويقام على مساحة 150 هكتارًا بمدينة غليزان، وسيعمل على تصنيع 12 ألف سيارة في العام الأول، و100 ألف سيارة في أفق خمس سنوات، وأشارت الشركة الجزائرية إلى أنها استثمرت 250 مليون يورو في المشروع، وأن المصنع سيتوفر على أربع وحدات إنتاج، كل وحدة تخص ماركات فولكسفاغن.

مصنع سيارات في الجزائر

الصين تواصل ضخ أموال بالسوق لضمان استقرار السيولة

واصل بنك الشعب الصيني (البنك المركزي الصيني) ضخ أموال ، في السوق من خلال العمليات المفتوحة لضمان استقرار السيولة.

وقام البنك المركزي بعمليات إعادة الشراء العكسي، والمعروفة باسم الريبو العكسي، لمدة 7 أيام لـ100 مليار يوان (حوالي 15 مليار دولار أميركي) بمعدل الفائدة البالغ 2.45 % بجانب 40 مليار يوان للريبو العكسي لمدة 14 يوما بمعدل الفائدة البالغ 2.6 %.

وضخ البنك المركزي صافي 40 مليار يوان إلى السوق، معوضا عن 100 مليار يوان من العمليات المستحقة.

وفي تعاملات البنوك في السوق اليوم، ارتفع سعر الفائدة بين عشية وضحاها بين البنوك في شانغهاي، وهو مقياس أساسي للإقراض بين البنوك، بنسبة 2.92 نقطة أساسية ليصل إلى 2.8152 %.

وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، بلغ صافي الأموال التي ضخها البنك المركزي الصيني 280 مليار يوان إلى الهيئات المصرفية في الفترة ما بين يومي الاثنين والجمعة الماضيين، بانخفاض من 510 مليارات يوان قياسا إلى الأسبوع الماضي.

واعتمد البنك المركزي بشكل متزايد على عمليات السوق المفتوحة للسيولة، بدلا من تخفيض أسعار الفائدة أو نسبة الاحتياطيات للاحتفاظ بالسياسة النقدية الحكيمة.

وحددت الصين نبرة سياستها النقدية في عام 2017 بأنها حذرة ومحايدة، مع الحفاظ على مستوى سيولة مناسب، وتجنب الإفراط في ضخ سيولة.

قلق بين التونسيين على رواتبهم عقب تصريحات رسمية تكشف إفلاس الخزينة

تهدّد الضغوط المالية التي تحاصر تونس بعدم صرف رواتب الموظفين لشهري أغسطس وسبتمبر ، وفق تصريحات أدلى بها وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي ووزير المالية بالنيابة محمد فاضل عبد الكافي، الخميس الماضي، أمام البرلمان.

وأثار تصريح وزير المالية بالنيابة مخاوف لدى عموم التونسيين من إمكانية عجز الحكومة عن توفير أجور موظفيها في الأشهر القادمة نتيجة الضغوطات الكبيرة التي تواجهها المالية العمومية بالرغم من تعبئة موارد بقيمة 8.5 مليارات دينار، أي نحو 3.5 مليارات دولار.

وقال المسؤول الحكومي إن وضعية المالية التونسية صعبة ودقيقة حسب العديد من الأرقام، وإن إمكانيات البلاد محدودة للغاية، مؤكدا أن الحكومة تراقب يوميا حسابها الجاري لدى البنك المركزي التونسي في ظل تراجع كبير في عائدات الدولة مقابل ارتفاع النفقات الموجهة للأجور والتصرف.

وتحقق تونس، بحسب بيانات رسمية لوزارة المالية، إيرادات سنوية جبائية وغير جبائية تراوح بين 24 و25 مليار دينار، (ما بين 10 و10.4 مليارات دولار)، وهي إيرادات غير كافية لتغطية كتلة الأجور والديون ونفقات التصرف بالدولة والدعم، ما يدفع الحكومة إلى السوق العالمية للتداين لتغطية الأجور، بحسب إجماع خبراء الاقتصاد.

ويعتبر الخبير الاقتصادي مراد الحطاب، أن عدم صرف الرواتب هو أعلى درجات الخطر الاقتصادي، مشيراً في تصريح لـ"العربي الجديد"، إلى أن الحكومة ستجد حلولا لتوفير الرواتب بالاقتراض الداخلي أو الخارجي.

وقال الحطاب إن تفاقم عجز الموازنة مرده دخول تونس في مرحلة سداد أقساط الديون التي تم اقتراضها في الفترة المتراوحة بين 2013 و2014، مشيرا إلى أن جل القروض المتحصل عليها بعد الثورة قصيرة المدى وذات نسبة فائدة مرتفعة، ما أرهق المالية العمومية، بحسب قوله.